

## حقوق الإنسان في النظام الدولي:

بات من الضروري إشاعة احترام حقوق الإنسان وإدراجها على مستوى النظام الدولي في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان (المطلب الأول)، الذي أوجد معايير تضمن استقلاليتها وعالميتها (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: الأساس الفكري والفلسفي لنظرية لحقوق الإنسان

إذ كان من المتفق عليه في فقه القانون الدولي المعاصر، أن الدول هي أشخاص القانون الدولي العام الرئيسية وان للمنظمات الدولية شخصية قانونية دولية وظيفية. فان التفاعلات الدولية أفرزت فاعلين جدد ، باستراتيجيات جديدة ومغايرة ترمي تقديم بديل للنظام الدولي المرتكز فقط على الدول والمنظمات الدولية، من بيم الفاعلين نجد الفرد.

والفرد ليس شخصا أصليا أو أساسيا كالدولة، ولا شخصا مشتقا أو ثانويا كالمنظمة الدولية، بل يشكل شخصا بسيطا قدرته محدودة و ظرفية في المجتمع الدولي. وقد اهتم الفقه الدولي منذ أوائل القرن العشرين بدراسة الوضع القانوني للفرد، فمنهم من يرى أن الفرد ليس له شخصية دولية (الفرع الأول)، ومنهم من يرى أنه يملك بل ويتمتع بشخصية دولية (الفرع الثاني) وبين هذا وذاك يرى آخرون أن الفرد هو المستفيد النهائي من أحكام القانون الدولي (الفرع الثالث).

### الفرع الأول: المنكرون للشخصية القانونية للفرد

رفض بعض الفقهاء منح الشخصية القانونية الدولية للفرد، ويتزعم هذا الاتجاه أنصار المدرسة الوضعية، إذ أن الفكرة الأساسية لهاته المدرسة هي أن القانون الدولي ينبع من إرادات الدول وحدها سواء تم التعبير عنها بشكل صريح "المعاهدات"، أو بشكل ضمني "العرف الدولي" وهي وحدها تعتبر أشخاص القانون الدولي، نظرا لما تتمتع به من سيادة وقدرة على خلق قواعد القانون، فإنها القادرة على خلق تلك القواعد القانونية الدولية وهي التي تصفي الصبغة الملزمة عليها.

ولذلك فإن القانون الدولي لا يهتم سوى بالدول ذات السيادة، فهو قانون بين الدول وهي وحدها تعتبر أشخاصا دولية ويمثل هذا الاتجاه الفقيه الألماني تريبل والفقيه الإيطالي أنزيلوتي، اللذان بينان تصورهما على فكرة الانفصال الكامل بين النظامين القانونيين الدولي وأشخاصه الذين هم بالدرجة الأولى الدول، والنظام القانوني الداخلي وأشخاصه اللذين هم بالدرجة الأولى الأفراد<sup>(1)</sup>.

وكنتيجة للاستقلال القانون الدولي عن القانون الداخلي، فإنه تفرض التزامات على الدول لكونها أشخاصا على سبيل الحصر ولا يمكن أن تفرض على الأفراد، كما أن القانون الدولي لا يقر حقوقا للأفراد لكنه يفرض على الدول واجبات تحدد طريقة تصرفها تجاه هؤلاء الأفراد.

إضافة إلى أن واجبات وحقوق الدول فيما بينها، والمتعلقة بأسلوب التصرف اتجاه الأفراد أدى إلى وجود علاقة بين دولة ودولة، ولا يظهر فيها الفرد إلا كموضوع للحقوق وواجبات الدول ذاتها.

كما أن أنصار هاته النظرية يرون أنه نظرا لعدم تمتع الفرد بميزة خلق القواعد الدولية، فهو بالتالي ليس أهلا لأن يصبح أحد أشخاص القانون الدولي، كما أنهم يرون أن الفرد ليس له صفة دولية، وأن الحقوق التي يكفلها القانون الدولي للأفراد مستمدة من القوانين الوطنية ويستخلص من هاته المدرسة ما يلي:

- أن المعاهدات الدولية لا تهم الأفراد لأنها لا تقوم إلا بين الدول وحدها حيث لا تنشئ حقوق ولا التزامات إلا بالنسبة للدول التي أبرمتها.

- أن القانون الدولي لا ينشئ حقوق والتزامات إلا بين الدول ويخاطب الدول وحدها.

- ليس للفرد حقوق وواجبات في القانون الدولي ومن ثم استبعاده من نطاق الشخصية القانونية الدولية.

---

(1) عمر سعد الله وأحمد ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

بالبناء على ما تقدم فإن المدرسة الوضعية تمسكت بفكرة السيادة المطلقة للدولة، ومن ثم أنكرت الشخصية الدولية للفرد، وينتهي أنصار هذه المدرسة إلى القول بأن الفرد يمكن اعتباره محلاً للحقوق التي يقرها القانون الدولي، ولكن لا يعني شخص من أشخاص ذلك القانون.

إننا ومن خلال استعراضنا لهذا الاتجاه، نرى بوضوح أن ما جاء به لا يتفق تماماً مع العمل الدولي ومبادئ القانون الدولي بعد تطوره، لأنه في أغلب الأحيان يتم تطبيق قواعد القانون الدولي من قبل المحاكم الوطنية بصورة مباشرة دون صدور تشريع خاص يأمر بإدماج تلك القواعد في القانون الداخلي، وبذلك يكتسب الأفراد حقوقاً ويفرض عليهم التزامات.

وقد جاء النظام القانوني للأمم المتحدة بحماية دولية واسعة لحقوق الإنسان، تجسدت في الميثاق بعد أن كانت تلك الحقوق والحريات تدخل ضمن الاختصاص الداخلي للدولة وسيادتها، حيث تضمن ميثاقها عدة نصوص تؤكد احترام الفرد والاعتراف له بالشخصية القانونية الدولية<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: المؤيدون للشخصية القانونية للفرد

ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى القول بأن الفرد هو الشخص الوحيد للقانون الدولي، وهو المخاطب بكل قواعد القانون سواء داخلياً أو دولياً.

يتزعم هذه النظرية أنصار المدرسة الاجتماعية والمدرسة الواقعية، حيث ينكرون شخصية الدولة ويرفضون نظرية السيادة الوطنية، باعتبار أن الدولة ما هي إلا وسيلة قانونية لإدارة مصالح الجماعة التي تتكون من أفراد هم في الواقع الأشخاص الوحيدون المتصور وجودهم في أي نظام قانوني، والمجتمع الوطني في ضوء هذه النظرية يتكون من الأفراد الذين هم أشخاص القانونيون، والمجتمع الدولي لا يختلف في ذلك عن المجتمع الوطني، فهو يتكون من الأفراد المنتمين إلى المجتمعات الوطنية على اختلاف أنواعها.

---

(2) بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 275-

وينطلق أنصار هذه النظرية في بناء تصورهم من إنكارهم لحقيقة الشخصية المعنوية واعتبارها ضرباً من الخيال القانوني، والدولة بهذا المفهوم لا تعد شخصاً من أشخاص القانون الدولي وهي ليست المخاطب الحقيقي بقواعد القانون الدولي، لكنها وسيلة يتم من خلالها إدارة مصالح جماعة الأفراد، وأنصار هذه النظرية يقصرون وصف الشخص القانوني على الأفراد باعتبارهم المخاطبين الحقيقيين بقواعد القانون الدولي العام<sup>(3)</sup>.

### الفرع الثالث: الفرد هو المستفيد النهائي من أحكام القانون الدولي

يرى أنصار هذه المدرسة أن الفرد ليس موضوعاً من موضوعات القانون الدولي ولا شخصاً من أشخاصه، لكنه هو المستفيد النهائي من أحكامه، وهذا الاتجاه يتوسط الاتجاهين السابقين.

ويتزعم هذا الاتجاه الفقيهان الفرنسيان "شارل روسو" و "بول ريتير" حيث يفرقان بين أمرين أساسيين فيما يتعلق بعلاقة الفرد بالقانون الدولي<sup>(4)</sup>:

أولهما: اهتمام القانون الدولي بالأفراد باعتبارهم الهدف البعيد له إذ يحتوي على قواعد قانونية يكون هدفها في النهاية رفاهية الفرد وسعادته.

وثانيهما: مخاطبة القانون الدولي للأفراد خطاباً مباشراً على أن يكونوا موضوعاً لبعض قواعده، فينشئ لهم حقوقاً بالمعنى الصحيح ويلزمه بسلوك معين ترتب على مخالفتهم له التعرض للجزاء.

ويتجلى تطور القانون الدولي في عدد الفروع التي يشتمل عليها في الوقت الحالي والتي يتخذ فيها الفرد وضعاً خاصاً؛ أي أن مسألة حقوق الإنسان ليست مسألة داخلية، لأن هذه الأخيرة من مهام وأهداف الأمم المتحدة، فقد تضمن سياقها نصوص تؤكد على احترام حقوق الإنسان.

---

(3) بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 273-274.

(4) بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 275-276. و محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام التنظيم الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 365.

وكذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ديسمبر 1948 م، الذي أعلنت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأول مرة في التاريخ على أن لكل إنسان حقوق ثابتة، وتعهدت باحترام هاته الحقوق والمحافظة عليها بصورة فعالة، وعالمية بين الدول ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نقطة زمنية فاصلة بين مرحلتين:

1- المرحلة الأولى: قبل الحرب العالمية الثانية كانت حقوق الإنسان لا تحظى بأدنى قدر من اهتمام المجتمع الدولي، والقانون الدولي كان معنياً بتنظيم العلاقات بين الدول دون توفير حماية للأفراد.

2 - المرحلة الثانية: بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بإعلان ميثاق الأمم المتحدة وما تبعه من نصوص قانونية واتفاقيات دولية بشأن الفرد.

كما أن الأمم المتحدة وتفعيلاً لميثاقها، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، هذا الإعلان والذي يتكون من 30 مادة تتكلم عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كحدث تاريخي للبشرية، كما طلبت الجمعية العامة من البلدان الأعضاء أن تدعو لنص الإعلان وأن تعمل على نشره وتوزيعه وقراءته وشرحه.

وانتهى أنصار هاته المدرسة إلى أن للفرد وضع الشخص الدولي، فهو يتمتع بمركز قانوني لا يقل أهمية عن المركز القانوني الذي يتمتع به أشخاص المجتمع الدولي وذلك من خلال الاعتراف له بحقوق لاسيما، الاهتمام المتزايد بموضوع حقوق الإنسان وحمايتها.

على أن أهليته لاكتساب الحقوق محدودة كما أنه لا يمارس هاته الحقوق بنفسه إلا في بعض الأحوال الاستثنائية، فالفرد في بعض الحالات النادرة التي تخاطبه فيها قواعد القانون الدولي مباشرة يصبح شخصاً قانونياً دولياً بالمعنى الصحيح، ولكن هاته الحالات الاستثنائية لا تؤثر في الأصل العام وهو أن الفرد ليس من أشخاص القانون الدولي المعتادين.

ويفرق الأستاذ الدكتور "محمد طلعت الغنيمي" بين الشخصية الذاتية والأهلية القانونية الدولية ويرى أنه لكي تتوافر للوحدة الشخصية القانونية الدولية، لابد أن يجمع بين وصفين:

- أن تتمتع بالأهلية القانونية لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات الدولية.

—أن تكون لدى الوحدة القدرة على خلق قواعد القانون الدولي.

إذ أنه يعرض للفرد الذي تتوافر فيه وحدة ما الأهلية للتمتع بالحقوق والتحمل بالالتزامات الدولية، دون أن يكون لديها القدرة على خلق قواعد القانون الدولي، وينتهي إلى أن الوحدة التي تكون في هذا المركز القانوني تتمتع بما يمكن أن يطلق عليه الذاتية الدولية.

فالذاتية الدولية كما يرى الدكتور محمد طلعت الغنيمي: "هي مركز قانوني بتوسط بين انعدام الشخصية القانونية وما بين توافرها"؛ ليخلص إلى أن التكييف السليم لمركز الفرد في القانون الدولي هو أن تقر له بذاتية دولية وليس بشخصية قانونية دولية، فنجعل منه وحدة ذات قدرة على كسب الحقوق والالتزام بالواجبات الدولية، دون أن ترفع به إلى مستوى الشخصية القانونية الدولية .

وما دام أن الفرد أهلية دولية محدودة لاكتساب الحقوق، فطبيعي أن نصف الحقوق التي يكتسبها الفرد على الصعيد الدولي حقوق دولية، حيث أنه ومن واقع الممارسة الدولية أضحي من المستحيل عدم إضفاء الشخصية القانونية الدولية للفرد.

وعلى الرغم من أن النظريات السابقة لا تخلو من الوجهة، إلا أنها تتضمن بعض القصور حيث لا يمكن الأخذ بها على إطلاقها في ظل المعطيات الجديدة للقانون الدولي المعاصر والذي أصبح الفرد في ظله يتمتع بمركز متميز في ميدان العلاقات الدولية فقد أصبح الفرد الآن طرفا أصيلا في كثير من الحالات التي تقوم فيها علاقات مباشرة بين الأفراد وبين أشخاص القانون الدولي.

كما أن الشخصية الدولية للفرد ليست ابتكارا محضا، إنما هي واقع ينبع من صميم الصكوك الدولية العالمية، التي اعترفت بحقوقه في المجال الدولي وفرضت عليه التزامات اتجاه المجتمع الدولي نفسه .

وقد أصبح من الثابت اليوم أن القانون الدولي ينظم العلاقات بين الدول أساسا، وعلاقات الدول مع المنظمات الدولية، ونظرا لتطور المجتمع الدولي. فقد أصبح مجال العلاقات الدولية واسعا، حيث لم تعد تقتصر فقط على الدول أو المنظمات، بل أصبحت تشمل أيضا الجمعيات والشركات المتعددة الجنسيات والأفراد.

## المطلب الثاني: احترام حقوق الإنسان كغاية في النظام الدولي

تتجسد فكرة "حقوق الإنسان كغاية في النظام الدولي" في تلك الروابط التي انعقدت بين ما يفرضه القانون الدولي وممارسة الدولة لسيادة رعاياها موضحة الدور الذي تلعبه القيم الإنسانية في وضع النظام الدولي.

في الماضي كانت الاتصالات الدولية والداخلية واضحة، ولقد لعبت المعاهدات الدولية دور المنظم فألزمت الدولة بتخصيص معاملة معينة لرعاياها، والتي لا تعد سوى مظهر من المظاهر المنعزلة التي تملئها المصلحة السياسية، ثم جاءت الاتفاقيات الخاصة لتقدم تنازلات إقليمية تضمن الإبقاء على الذين الموجود في الأقاليم المتنازل عنها، فكانت تلك الحماية تمنح في بداية الأمر بشكل فردي قبل أن تمتد تدريجياً إلى الأقليات الدينية والإثنية أو الوطنية.

وقد ارتبط احترام القيم الإنسانية باستقرار النظام الدولي الجديد خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وتحقق هذا بمحاولة التدقيق وإعادة الاعتبار للدور الذي تلعبه القيم والمبادئ الإنسانية في القانون الدولي، ففرض هذه المبادئ والغايات التي تجعل النظام الدولي مستقراً.

وقد ارتبطت مفاهيم احترام حقوق الإنسان ومدى احترامها بالمتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كالعولمة والديمقراطية، وكذا الأمن الإنساني (الفرع الأول). هذا وتعرض عالمية حقوق الإنسان مجموعة من العقاب (الفرع الثاني)

### الفرع الأول: البعد العالمي لحقوق الإنسان

أولاً: عالمية حقوق الإنسان

يقصد بعالمية<sup>(5)</sup> حقوق الإنسان تلك المنظومة من العهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فأنشأت الأمم المتحدة آليات لمراقبة تنفيذ تلك الاتفاقيات، ففكرة العالمية في مجال حقوق الإنسان تتجسد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي على أساسها انتقلت حقوق الإنسان من مجرد شأن من الشؤون الداخلية لتصبح في إطار القانون الدولي، وقد التزمت الدول فور انضمامها إلى الأمم المتحدة بمبدأ عالمية حقوق الإنسان الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ودلالات عالمية حقوق الإنسان متعددة ومتنوعة<sup>(6)</sup>:

-عالمية حقوق الإنسان من خلال المفهوم ذاته للإنسان وحقوقه،

-عالمية حقوق الإنسان من خلال مفهوم الحقوق الأساسية

-عالمية حقوق الإنسان من خلال الالتزام بالاتفاقيات الدولية

-عالمية حقوق الإنسان من خلال تدويلها وتخطيها حاجز السيادة.

### ثانيا: ديمقراطية حقوق الإنسان

يقصد بديمقراطية حقوق الإنسان جعل الحريات المقررة في مجال حقوق الإنسان ضروريات أساسية لإقامة مجتمع ديمقراطي، مثل حرية التعبير، والحق في تكوين الجمعيات، وحرية التجمع والحق في المشاركة السياسية، واستقلال القضاء.

إلا أن الديمقراطية كنظام حكم هي من صميم خصوصيات المجتمع، فلا يوجد نمط يمكن فرضه، بل إن ذلك حق من حقوق الشعوب التي يحق لها أن تختار بحرية نظام الحكم الذي يصلح لها.

---

<sup>(5)</sup> العالمية كمرادف للإنسانية تعني الجنس البشري مجردا من انتمائه لأية دولة، لأنه يضم جميع شعوب العالم حاضرا ومستقبلا.

<sup>(6)</sup> علي معروز، مرجع سابق، ص 33 وما بعدها.



## ثالثاً: العولمة و حقوق الإنسان

تعني تعليم مفهوم حقوق الإنسان في الثقافة الأمريكية باعتبارها ثقافة الأمة الصاعدة والساعة للهيمنة على العالم كله، والتي تملك أكثر من غيرها عناصر التأثير في العالم، وتهدف العولمة إلى تحقيق اتفاق بين المنتمين إلى الحضارات المعاصرة المختلفة حول عدد من الحقوق والحريات، اتفاقاً يكفل المزيد من الاعتراف بتلك الحقوق والحريات، وتوفر لها عالمياً المزيد من ضمانات واليات الحماية، وتحقق تعايشاً وانسجاماً بين الثقافات المختلفة بإيجاد أساس أخلاقي وقانوني مشترك يمكن أن يتسع معه ويسببه التعاون المتبادل بين أبناء تلك الحضارات، فالعولمة تحد من دور الدولة وتأثير الحدود السياسية، وتطلق العنان لآليات السوق.

## رابعاً: الأمن الإنساني

يرتكز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد وليس الدولة كوحدة تحليل أساسية، حيث أن الهدف الأساسي من السياسة الأمنية هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، فالأمن الإنساني يسعى إلى تطوير مجموعة من القواعد المستمدة من العرف لتكريس حقوق الإنسان في النظام الدولي، كما يهدف إلى التنمية الإنسانية المستدامة من خلال المحافظة على استمرار الجنس البشري داخل حدود أمن الدولة القومي وخارجها.

## الفرع الثاني: معايير استقلال حقوق الإنسان والعقبات أمام عالميتها

### أولاً: معايير استقلال حقوق الإنسان

يقصد بمعايير استقلال حقوق الإنسان تلك الميكانيزمات والمبادئ الفرضية التي تدخل في تصميم العلاقات الدولية والقانون الدولي، حيث تنطبق هذه المعايير على القضايا التي تجعل من حقوق الإنسان محل اهتمام واحترام المجتمع الدولي، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

### 1- مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية

تسعى الدول إلى تسوية خلافاتها ومنازعاتها بالطرق السلمية دون اللجوء إلى العدوان العسكري، وقد ورد هذا المبدأ في أكثر من موضوع في ميثاق الأمم المتحدة؛ حيث جاء في الفقرة 3 من المادة 28 على أن يقضي جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على

وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر، فمن شأن أي نزاع دولي أن يتحول إلى اشتباكات مسلحة مما يجعل حقوق الإنسان عرضة للانتهاك، ولأجل ذلك فإن الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية قد ساهمت في استقلالية حقوق الإنسان.

## 2- مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون بعضها البعض

يجد هذا المبدأ أصله في الفقرة 7 من المادة 02 من الميثاق الأممي، التي تمنع التدخل في شؤون الدول الأخرى، سواء بأسلوب مباشر، أو غير مباشر في أي شأن من الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فكل دولة لها الحق في اختيار نظامها الداخلي بدون تدخل خارجي، ويترتب تأكيد القانون الدولي لهذا الحق سيادة الدولة وممارستها لاختصاصاتها دون تدخل من الدول أو الجهات الأجنبية، إلا في الحالات التي تنتهك فيها حقوق الإنسان .

## 3- مبدأ عدم استخدام القوة

يقضي عدم استخدام القوة بعدد اللإقدام على العنف إلى ضرر لحق من حقوق الإنسان، وهو أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي، فيحظر هذا المبدأ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد دول أخرى، والذي من شأنه أن يعرض حقوق الإنسان للانتهاك.

ووفقا لهذا المبدأ أصبح العدوان أو الاحتلال المسلح للدول يمثلان جريمة في حق المجتمع الدولي وانتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، والسلم والأمن من الدوليين.

## 4- مبدأ التعاون الدولي

يهدف هذا المبدأ إلى إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق، ويهتم بتعزيز التعاون على حل المسائل والمشاكل ذات الطابع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.

## 5- مبدأ تقرير المصير

يعد هذا المبدأ من المبادئ الهامة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، وتبرز أهميته في كونه حق قانوني وطبيعي لكل شعب بتشكيل دولة مستقلة تتمتع بحكم ذاتي، ويعد المبدأ وسيلة لضمان حقوق الإنسان والاعتراف بها.

## 6- مبدأ الاعتراف بحقوق الإنسان

يقصد بهذا المبدأ، إقرار أو تصريح يصدر من حكومة دولة قائمة أو منظمة دولية بقصد إيضاح وترتيب الحقوق المعترف بها عبر رصدها في المواثيق الدولية ودستورها الوطني.

### ثانياً: العقبات أمام عالمية حقوق الإنسان

يقصد بالعقبات التي تعترض إشاعة وعالمية حقوق الإنسان تلك العقبات الأيديولوجية والعقبات الاقتصادية، والعقبات التقنية: حيث تشكل هذه العقبات معطلات تعترض عالمية حقوق الإنسان التي أوردها ميثاق الأمم المتحدة، وهي كالتالي:

#### 1- العقبات الأيديولوجية

تتوزع هذه العقبات عبر المواقف الأيديولوجية الرئيسية حول عدم وجود رأي عام لعالمية حقوق الإنسان وإعطائها بعد عالمي، حيث تختلف الأيديولوجيات حول التعبير عن حقوق الإنسان من خلال المواقف الرئيسة الرأسمالية والاشتراكية، فبالنسبة للرأسمالية نجد تبنيتها نمط الديمقراطية الليبرالية الغربية المفرطة في تقديس الفرد وحرية، فأبدت تعلقاً واضحاً بحقوق الإنسان ذات الطابع الفردي، وتحديدًا بالحقوق المدنية والسياسية.

أما بالنسبة للدول الاشتراكية نجد أن تبنيتها لنمط الديمقراطية الاشتراكية التي تجعل حقوق الإنسان من يعمل وينتج في المجتمع الاشتراكي، فأيدت تعلقاً واضحاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا فقد اتجه الفريقان من هذا الخلاف الأيديولوجي نحو استخدام حقوق الإنسان في الصراع الذي دار بينهما.

## 2-العقبات الاقتصادية

إن هذه العقبات تطرحها الدولة النامية داخل الهيئات الدولية ويتمثل ذلك الطرح في كون التخلف الاقتصادي قد يصل أحيانا إلى حد العجز عن تلبية الحاجيات الأصلية للمواطنين، ويربط الفقهاء هذه النظرة بين التطور التنموي وحماية حقوق الإنسان، وعليه تكون المطالبة بوجود قاعدة "الحق في التنمية" تندرج ضمن وجهة العالم الثالث في حق الشعوب كحق السيادة على الثروات الطبيعية من جهة، وحقوق الإنسان في التنمية وضمان رفاهيته من جهة أخرى عن طريق التضامن الدولي.

## 3-العقبات التقنية

يقصد بهذه العقبات امتناع العديد من الدول عن التصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أو تحفظات الدول عنها، الذي يعني امتناع الدول عن أي رأي حول تلك الاتفاقيات، هذا ما جعل هذان الأمران عقبة أمام تشجيع حقوق الإنسان على المستوى الدولي.